

Distr.: Limited
20 June 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الثامنة

فيينا، ١٩-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧

مشروع التقرير

إضافة

رابعاً- أداء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

١- قدّمت الأمانة معلومات محدثة عن التقدّم المحرز في الاستعراضات القطرية خلال دورتي الاستعراض الأولى والثانية. ففيما يتعلق بدورة الاستعراض الأولى، بينت الأمانة أنه في وقت إعداد هذا التقرير كانت ١٧٣ دولة طرفاً مستعرضة، من أصل ١٧٩ دولة طرفاً مستعرضة، قد أجابت على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وكان قد أجري ١٦٦ حواراً مباشراً (١٥٤ زيارة قطرية و١٢ اجتماعاً مشتركاً في فيينا)، وأُنجزت ١٥٦ خلاصة وافية. وكانت ست خلاصات وافية أخرى قد بلغت مراحل متقدمة من الإنجاز.

٢- وفيما يتعلق بدورة الاستعراض الثانية، أبلغت الأمانة الفريق بأن جميع الدول الأطراف الـ ٢٩ المستعرضة في السنة الأولى من الدورة الثانية قد عينت جهات الاتصال الخاصة بها. وعلاوة على ذلك، أجابت ٢٠ دولة على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وأجري ١٤ حواراً مباشراً (١٣ زيارة قطرية واجتماعاً مشتركاً واحداً)، وقد بلغ الإعداد لعدة زيارات قطرية أخرى مراحل مختلفة من التخطيط. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت خلاصتان وافيتان قد أُنجزتا، وثلاث خلاصات أخرى قيد الإنجاز. وبفضل تنظيم أنشطة تدريبية في المراحل المبكرة من دورة الاستعراض، تمكنت غالبية الدول الأطراف المستعرضة في السنة الثانية من الدورة الثانية من تعيين جهات الاتصال الخاصة بها قبل بدء استعراضاتها، وحظيت الدول الأطراف بفرصة المشاركة في الإعداد المبكر لقوائمها المرجعية للتقييم الذاتي.

٣- وأبلغ عدد من المتكلمين عن خبرات بلدانهم في مجال إجراء الاستعراضات في دورتي الاستعراض الأولى والثانية. وفي هذا الصدد، أبلغ بعض المتكلمين الفريق بأن بلدانهم قد أنشأت أفرقة عمل مشتركة بين المؤسسات لأغراض الاستعراضات، وبخاصة لإعداد الردود على قائمة



التقييم الذاتي المرجعية. وشدد بعض المتكلمين على أن الخبرات المكتسبة من الدورة الأولى، كدولة طرف مستعرضة وكدولة طرف مستعرضة، قد ساعدت سلطاتهم الوطنية على إجراء الاستعراضات في دورة الاستعراض الثانية. وفيما يتعلق بالتحضير للدورة الثانية، أعرب عدة متكلمين عن تقديرهم لتنظيم دورات تدريبية للمنسقين والخبراء الحكوميين المشاركين في آلية استعراض التنفيذ قبل بداية الاستعراضات القطرية. وأبرز أحد المتكلمين الممارسة الجيدة المتمثلة في تنظيم جلسات إحاطة للمؤسسات الحكومية وسائر الجهات المعنية قبل إجراء الزيارة القطرية، تشارك فيها الأمانة عن طريق التداول بالفيديو. وشدد متكلم آخر على أهمية التعلم من الممارسات الجيدة المستمدة من استعراضات الدورة الأولى المنفذة من أجل تحسين كفاءة تنفيذ آلية الاستعراض وتيسير جهود الخبراء المعنيين. واقترح أحد المتكلمين أن تعد الأمانة مجموعة شاملة من الممارسات الجيدة في إجراء الاستعراضات القطرية خلال الدورة الأولى، يمكن الاسترشاد بها في إجراء الاستعراضات خلال الدورة الثانية. وتناول عدة متكلمين أيضاً موضوع إنشاء لجان تعنى بتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراضات القطرية.

٤- وتيسيراً للمناقشات، قدمت الأمانة تحديثاً شفويًا يستند إلى التقارير الـ ٥١ التي تلققتها من الدول رداً منها على طلبات معلومات بشأن الممارسات الجيدة والخبرات والتدابير ذات الصلة التي اتخذتها الدول بعد إتمام الاستعراض القطري، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمساعدة التقنية.

٥- وقد أقرت جميع الدول في تقاريرها بما للآلية من قيمة في عملية التعلم، وكذلك بدور الآلية في تعزيز فهم التحديات الماثلة أمام تنفيذ الاتفاقية وعملها كحافز لإجراء إصلاحات داخلية. وقد أبلغ ٨٦ في المائة من الدول عن التدابير التشريعية التي اتخذتها بعد إنجاز استعراضاتها القطرية، في حين أبلغ ٥٩ في المائة من الدول عن التحسينات التي طرأت على هيكلها المؤسسية وعلى التعاون على الصعيد الوطني بفضل عملية الاستعراض. وأشارت قرابة نصف الدول إلى أن الآلية، قبل عملية الاستعراض وخلافاً وبعدها، قد أسهمت في إنشاء وفتح خطوط اتصال جديدة بين أصحاب المصلحة الوطنيين. وعلاوة على ذلك، فقد نتج أيضاً عن الزخم الذي ولدته الجهود التي بذلتها الدول للاضطلاع باستعراضاتها في الدورة الأولى عدد من المبادرات التي ستستعرض في المقام الأول خلال دورة الاستعراض الثانية.

٦- وتأكيداً على المعلومات التي قدمتها الدول في تقاريرها، كرر العديد من المتكلمين التزام بلدانهم بالآلية. وأكد معظم المتكلمين مرة أخرى على أهمية الآلية وعلى فائدتها في تحديد الثغرات على الصعيد الوطني، التشريعية منها والمؤسسية، فضلاً عن الممارسات الجيدة. وأبرز العديد من المتكلمين أيضاً قيمة الآلية في عملية التعلم ومدى الفائدة التي حصلت عليها دولهم من العمل كخبراء حكوميين مستعرضين وكذلك كدول أطراف مستعرضة. وأثنى خصوصاً على البعد المتعلق بتعلم النظراء في عملية الاستعراض.

٧- وفيما يتعلق بالتعديلات والإصلاحات التشريعية، بيّن معظم المتكلمين كيف أن عملية الاستعراض أدت على نحو مباشر إلى صوغ واعتماد قوانين جديدة أو الشروع في صوغها. وأشار عدة متكلمين إلى التعديلات التي أجريت على قوانين بلدانهم المعنية بحماية المبلغين وحماية الشهود لجعلها متماشية مع الاتفاقية. وشرح أحد المتكلمين بإيجاز التعديل الذي أجري بشأن قبول

البلاغات دون كشف الهوية والإدلاء بشهادة دون الكشف عن هوية الشاهد. وشملت مجالات الإصلاح التشريعي الأخرى أطر مكافحة غسل الأموال، وفي هذا الصدد، أشار عدد من المتكلمين إلى التحسينات التي أدخلت على نظم دولهم بشأن الإقرار بالذمة المالية والإفصاح عن تضارب المصالح، استناداً إلى نتائج عملية الاستعراض. وبيّن عدة متكلمين التدابير التي اتخذتها دولهم من أجل سد الثغرات في تشريعاتها المتعلقة بالرشوة، وأبلغ العديد منهم عن البعد الدولي للرشوة. وأشار بضعة متكلمين إلى الجهود التي تبذلها دولهم في التصدي للفساد في القطاع الخاص من خلال سن قوانين جديدة وكسب دعاوى قضائية. وأشارت دولتان إلى التعديلات التي أدخلتها على أحكام فترة التقادم، التي كانت لا تبدأ في إحدى تينك الدولتين إلا من تاريخ اكتشاف الجريمة بدلا من تاريخ ارتكابها.

٨- وشدد عدد من المتكلمين على فائدة إجراء مشاورات مع طائفة واسعة من الجهات المعنية خلال مختلف مراحل عملية الاستعراض، بما في ذلك مرحلة الرد على قائمة التقييم الذاتي المرجعية وإجراء الزيارة القطرية. وأشار أحد المتكلمين إلى أن بلده قد ذهب إلى حد اعتماد قانون بشأن مشاركة منظمات المجتمع المدني. وشملت الأمثلة الأخرى إنشاء لجان مخصصة لتنسيق عملية الاستعراض على الصعيد الوطني. وأبرز أحد المتكلمين كيف أن بلده أشرك جهات معنية خارجية أيضاً في لجنة المتابعة الوطنية.

٩- وأشار عدة متكلمين إلى أن عملية الاستعراض قد أدت إلى إحداث تغييرات مؤسسية متنوعة، منها إنشاء هيئات جديدة مخصصة لمكافحة الفساد. كما أشار متكلم آخر إلى أن النيابة المتخصصة بمكافحة الفساد في دولته، والتي أنشئت بعد عملية الاستعراض، قد بدأت بالفعل النظر في قضايا الفساد.

١٠- وذكرت أيضاً عدة مبادرات مرتبطة بالتحضير لدورة الاستعراض الثانية. وشملت تلك المبادرات اعتماد مدونات جديدة لقواعد سلوك الموظفين العموميين، وتعديل وتعزيز نظم الاشتراء العمومي، واعتماد معايير جديدة للإبلاغ المالي. وبيّن عدد من المتكلمين الجهود المبذولة لإدراج برامج توعية وتنقيف بشأن مكافحة الفساد لصالح الأطفال والشباب، وأشاروا إلى أن موضوع مكافحة الفساد قد أدرج في المناهج المدرسية.

١١- وأشارت الأمانة إلى أن أمانات آليات مكافحة الفساد التابعة لمنظمة الدول الأمريكية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجلس أوروبا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قد عقدت يومي ٢٢ و٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ حلقة عمل مشتركة بشأن تعزيز أوجه التآزر وتبادل الممارسات الجيدة في إجراء استعراضات نظراء لجهود مكافحة الفساد. وبعد "التحديث الشفوي بشأن نتائج حلقة عمل باريس لأمانات الآليات الدولية المعنية باستعراضات نظراء لجهود مكافحة الفساد"، الذي قدمته الأمانة إلى الفريق في دورته السابعة المستأنفة، طلبت عدة دول أطراف إلى الأمانة أن تعد تقريراً خطياً عن حلقة العمل لرفعه إلى الفريق. ومن ثم، فقد أدرج ذلك التقرير في وثائق هذا الاجتماع تحت الرمز CAC/COSP/IRG/2017/CRP.1. وأطلعت الأمانة أيضاً الفريق على بعض إجراءات متابعة حلقة العمل، بما في ذلك إرسال كل آلية لممثلين عنها إلى اجتماعات الآليات الأخرى، بقدر ما تسمح

به الجداول الزمنية المختلفة، وكذلك من خلال المشاركة في الدورات التدريبية المخصصة للمستعربين. كما أبلغت الأمانة الفريق بأن من المزمع تنظيم حدث جانبي مشترك أثناء انعقاد الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية في تشرين الثاني/نوفمبر، وأنها ستسعى أيضاً إلى التماس آراء الدول الأعضاء المهتمة بشأن ذلك الحدث.

١٢- ورحب عدة متكلمين بالخطوات التي اتخذتها الأمانة بشأن تنفيذ إجراءات ملموسة لتعزيز أوجه التآزر مما يلغي الازدواجية، وتبادل الممارسات الجيدة في إجراء الاستعراضات الدولية لمكافحة الفساد بالتعاون مع أمانات الآليات المتعددة الأطراف الأخرى. وشجع المتكلمون الأمانة على مواصلة هذا النهج، بوسائل منها عقد حدث جانبي مشترك أثناء الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف، وتعميق تفكيرها في هذا الصدد، وازدواجية في اعتبارها الحاجة إلى تحقيق الكفاءة وفعالية التكلفة في عمليات الاستعراض، مما يخفف العبء الواقع على الدول والممارسين. وأشار أحد المتكلمين على نحو خاص إلى التعاون مع آلية استعراض التنفيذ التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، التي سبق لها أن قيّمت مدى تنفيذ أعضائها للأحكام المتعلقة بمنع الفساد. وأشار متكلم آخر إلى ضرورة التأكد من عدم حدوث تناقض بين استنتاجات مختلف آليات الاستعراض.

١٣- وأفاد ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأن نتائج حلقة العمل قد نوقشت فعلاً في اجتماع عقده مؤخراً الفريق العامل المعني بالرشوة، وأن تلك المنظمة قد قررت، كنتيجة أولى لتلك المناقشة، أن تنشر اعتباراً من الآن طائفة أوسع من الوثائق على موقعها الشبكي. وأطلع ممثل تلك المنظمة أيضاً الفريق على أنشطتها التعاونية في ميدان مكافحة الفساد مع المؤسسات الأخرى، بما فيها مصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي وصندوق النقد الدولي.

١٤- وأشار بعض المتكلمين إلى أن لتعزيز التعاون أيضاً آثاراً مالية ينبغي ألا تشكل عبئاً على الأمانة. وأشارت الأمانة إلى أن المشاركة المتبادلة في اجتماعات الآليات مقيدة بالإطار المرجعي لكل آلية وبمتطلبات السرية. كما أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قد دعي فعلاً للحضور بصفة مراقب في اجتماعات الفريق العامل المعني بالرشوة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفي اجتماعات مجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا، إلا أنه لا يملك صفة مراقب في اجتماعات آلية متابعة تنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد التابعة لمنظمة الدول الأمريكية. وفيما يتعلق بالزيارات الميدانية المشتركة، طُلب إلى الأمانة تقديم مزيد من المقترحات الملموسة بشأن جدوى وفعالية تلك الزيارات في الدورة المقبلة للفريق.